

شركة الأندية للرياضة

سياسة إدارة المخاطر

النسخة: 2024/1

تم اعتماد هذه السياسة بقرار مجلس إدارة شركة الأندية للرياضة، بحضور
مجلس الإدارة بتاريخ 22 / 01 / 1446 هـ الموافق 28 / 07 / 2024م

ختم الشركة



توقيع رئيس مجلس الإدارة

الملحق رقم (16)

سياسة إدارة المخاطر

محتويات اللائحة

38. التعريفات.
39. مقدمة عامة.
40. مبادئ وأهداف إدارة المخاطر.
41. تحديد المخاطر.
42. تحليل وتقييم وتصنيف المخاطر.
43. طرق إدارة المخاطر.
44. الرقابة والمحافظة على نظام إدارة المخاطر.
45. الأشخاص المسؤولين عن نظام إدارة المخاطر.
46. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر.
47. النفاذ والمراجعة.



أولاً: التعريفات

مع مراعاة التعريفات الواردة في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها ولائحة حوكمة الشركات وغيرها من لوائح هيئة السوق المالية، يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة بجانب كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك.

الشركة: شركة الأندية للرياضة.

المجلس أو مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة.

الهيئة: هيئة السوق المالية.

تداول والسوق: السوق المالية السعودية.

نظام الشركات: نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1 هـ (الموافق 2022/6/30 م)، وما قد يرد عليه من تعديلات.

لائحة حوكمة الشركات: لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس الهيئة بموجب القرار رقم 8-16-2017 بتاريخ 1438/5/16 هـ الموافق 2017/2/13 م والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 8-5-2023 وتاريخ 1444/6/25 هـ الموافق 2023/1/18 م. وما قد يرد عليها من تعديلات.

المملكة: المملكة العربية السعودية.

الإدارة أو الإدارة العليا: إدارة الشركة.

لجنة المراجعة: لجنة المراجعة في الشركة.

إدارة المراجعة الداخلية: هي إدارة تتولى تقييم نظام الرقابة الداخلي في الشركة والإشراف على تطبيقه والتحقق من مدى التزام إدارات الشركة وعاملها بالأنظمة واللوائح والتعليمات الحكومية السارية وسياسات الشركة وإجراءاتها.

ثانياً: مقدمة عامة

1- مع عدم الإخلال بما جاء في الأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة والتي لها صلاحية الإشراف والرقابة على أي من أنشطة الشركة، تأتي هذه السياسة استكمالاً لها، دون أن تحل محلها.

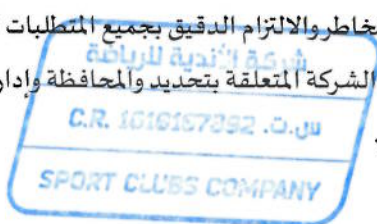
2- سياسة إدارة المخاطر تحدد مبادئ وعناصر نظام إدارة المخاطر وطرق إدارة المخاطر والمحافظة والرقابة على فعالية نظام إدارة المخاطر والأفراد المسؤولين عن نظام إدارة المخاطر والإفصاح عن المعلومات.

3- تهدف هذه السياسة إلى تحقيق إدارة فعالة لإدارة المخاطر بالشركة. وفي سبيل ذلك يقوم مجلس الإدارة ولجان الشركة المختلفة بما في ذلك لجنة المخاطر (إن وجدت) ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت والإدارة التنفيذية بالإشراف على أنشطة وأعمال إدارة المخاطر (كل في مجال اختصاصه)، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن التأكد من أن الإجراءات والتدابير اللازمة لإدارة المخاطر يتم العمل بموجبها بفعالية وكفاءة، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للشركة، وللمجلس اتخاذ ما يراه مناسباً من تدابير وآليات لتحقيق هذا الغرض، بما في ذلك تكوين وحدة خاصة في الشركة لإدارة المخاطر.

ثالثاً: مبادئ وأهداف إدارة المخاطر

- 1- لأغراض هذه السياسة، فإن الخطر يمكن تحديده على أنه احتمال حدوث حدث معين ويتوقع أن يكون له تأثير على أنشطة الشركة ويمكن أن يعوق من مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها.
- 2- إن إدارة المخاطر هي عبارة عن العمليات التي تستخدمها الشركة بصفة منتظمة من أجل تحديد وتقييم والرقابة على الأحداث والتهديدات الغير مرغوب بها، والأحداث المرغوب بها والفرص المتاحة التي أمام الشركة. وأن الشركة تعدل وتطور عملياتها من أجل تخفيض مستوى التهديدات الذي قد تواجهه، وكيفية الاستفادة من الفرص الاستثمارية.
- 3- إن اعتماد إدارة المخاطر ليس كمسألة امتثال وحسب، إنما كممارسة مثلى تتماشى مع الحوكمة الرشيدة، بهدف اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من خلال الوقاية النشطة، ومراقبة العمليات التشغيلية، وتوجيه سلوكيات الأفراد والمسؤولين في الشركة وقراراتهم نحو المعايير المرغوبة.
- 4- سياسة إدارة المخاطر بالشركة ليست مصممة من أجل تخفيض المخاطر فقط، بل لزيادة احتمال تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. بالإضافة إلى القيام باتخاذ التصرفات والخطوات المناسبة سواء لتخفيض احتمال حدوث خسائر أو التخفيف من حجم الخسائر المتوقعة.
- 5- سياسة إدارة المخاطر تأخذ في الحسبان العلاقات بين مختلف المخاطر وذلك بهدف تقييم تأثيرها المجمع على عمليات وأنشطة الشركة.
- 6- هذه السياسة ليست محصورة فقط بحماية مصالح المستثمرين، بل أيضاً تقوم على حماية مصالح باقي المهتمين بشؤون الشركة.
- 7- إن تطبيق والمحافظة على نظام إدارة المخاطر بالشركة له الأهداف التالية:

- رفع مستوى التنبؤ والامتثال لسياسة إدارة المخاطر والالتزام الدقيق بجميع المتطلبات النظامية وتوجيهات الجهات التنظيمية ومعايير حوكمة الشركة المتعلقة بتحديد والمحافظة وإدارة المخاطر وفي بعض الأحوال الإفصاح عن تلك المخاطر.



- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر في الشركة مع نهج منضبط بقبول معدلات مخاطر مقبولة قائمة على سياسات وإجراءات عمل.
- تأهيل الموظفين مهنيًا وتوفير تدريب مستمر في تقنية المعلومات ونظم إدارة المخاطر تمكن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.
- الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي الإسناد في المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تنفيذ تلك المعاملات.
- منع المواقف التي تهدد الأهداف الاستراتيجية وأنشطة الشركة وتقديم الحماية لها.
- التنسيق والتجميع لأنظمة إدارة المخاطر المتعلقة بجميع أنشطة الشركة المالية والتشغيلية وذلك بهدف زيادة فعالية الإدارة لها.
- إغتنام الفرص الاستثمارية من أجل زيادة قيمة أصول الشركة وربحية الشركة في الأجل الطويل.

رابعاً: تحديد المخاطر وعوامل المخاطرة

تقوم الشركة ببذل أقصى مجهوداتها من أجل تحديد المخاطر الهامة التي تواجهها، ولتحقيق ذلك تقوم الشركة باستخدام قوائم الاستقصاء وعقد الاجتماعات مع الأشخاص المسؤولين عن تحديد المخاطر بالإضافة إلى استخدام التقييمات التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة وأيضا نتائج مراجعي الحسابات وأي أسلوب آخر لتحديد المخاطر منها خبراء من خارج الشركة إذا اقتضى الأمر.

1- تحديد مصدر وسياق المخاطر

أ- السياق الداخلي: يشمل السياق الداخلي تحديد مكونات وعناصر البيئة الداخلية في الشركة والتي قد ينشأ عنها أي مخاطر مما يؤثر على السعي في الوصول وتحقيق الأهداف، وتختلف عناصر السياق الداخلي باختلاف طبيعة أعمال الإدارة وأهدافها، ومن أمثلة السياق الداخلي التالي:



- السياسات والإجراءات والعمليات.
- إطار الحوكمة الداخلي.

- المهام والمسؤوليات وعمليات المساءلة.
- تفويض الصلاحيات.
- البيئة الرقابية والتنظيم.
- بيئة الالتزام الداخلي.

ب- السياق الخارجي: يشمل السياق الخارجي البيئة الخارجية التي تمارس الشركة فيها عملياتها وتسعى لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال التكيف والعمل ضمن الأطر والانظمة والتعليمات الرسمية المحددة من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، منها العوامل الاقتصادية والتقنية والبيئية والقانونية والاجتماعية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أعمال الشركة.

ت- احتمالية حدوث الخطر: وتقسم بين المؤكد، والمحتمل والممكن والنادر، ونظرا لاختلاف طبيعة المخاطر وإمكانية احتساب الاحتمالية وفقا لطبيعة الخطر فيتم احتساب احتمالية الحدوث بطريقتين:

- تكرار حدوث الخطر.
- نسبة حدوث الخطر.

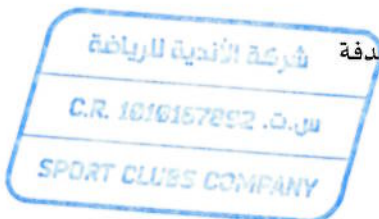
2- عوامل المخاطرة

أنواع المخاطر والشكوك التي تتعرض لها الشركة نتيجة عملياتها التشغيلية وأنشطتها وتقوم بإدارتها عبر الآليات المشار إليها في هذه السياسة هي على سبيل المثال وليس الحصر:

أ- المخاطر المرتبطة بعمليات الشركة منها:

- عدم قدرة الشركة على جذب المشتركين والمحافظة عليهم.

حيث تتكون إيرادات الشركة بشكل أساسي من رسوم الاشتراكات، وقد ينخفض معدل عدد الاشتراكات لأسباب متعددة منها تغير معدلات الإنفاق الاختياري وتغير الأحوال الاقتصادية العامة.



- عدم القدرة على تنفيذ خطة العمل وتحقيق استراتيجية النمو المستهدفة

حيث يعتمد الأداء المستقبلي للشركة على التنفيذ الناجح لخطة العمل واستراتيجية النمو لديها، كما أن قدرة الشركة على الانتشار في الأسواق الجديدة أو زيادة انتشارها في الأسواق القائمة تعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك قدرة الشركة على:

1. وضع استراتيجيات وأهداف ومعايير محددة.
2. توفير مراكز رياضية جديدة في مواقع جيدة والتي تتمتع بكثافة سكانية عالية ووفقاً لشروط إيجار مناسبة.
3. تجديد المراكز الرياضية الحالية وتحسينها بشكل دوري على أساس فعال من حيث التكلفة والوقت.
4. تحديد أسواق جغرافية جديدة وتحقيق التنافس الناجح فيها والالتزام بمتطلباتها التنظيمية.
5. الحفاظ على الموارد المالية للشركة بشكل كافي.
6. تعيين موظفين جدد وتدريبهم بالشكل المناسب.

• مخاطر الاعتماد على الإدارة العليا والموظفين الرئيسيين.

ب- المخاطر المرتبطة بالسوق والقطاع منها:

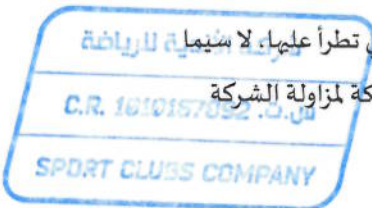
- المخاطر المتعلقة بمعدل إنفاق المستهلك النهائي، فعمليات الشركة قد تتأثر بأي تغيرات في أنماط الإنفاق لدى المشتركين أو سلوكياتهم.
- المخاطر المتعلقة بالعوامل الموسمية حيث من الممكن ان تواجه أعمال الشركة درجة معينة من تأثير الموسمية خلال العام.

• احتدام المنافسة في مجال الصحة واللياقة.

ت- مخاطر التمويل والتسهيلات الائتمانية.

ث- المخاطر المتعلقة بالملكية والاقتصاد العالمي.

ج- المخاطر المتعلقة بتغيير البيئة التنظيمية وعدم الالتزام بالأنظمة واللوائح أو التغييرات التي تطرأ عليها، لا سيما للرياضة لناحية التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية المختصة في المملكة لمزاولة الشركة نشاطها.



ح- مخاطر فرض رسوم إضافية أو ضرائب جديدة.

خ- مخاطر تفشي الأمراض الوبائية أو المعدية التي تنتشر على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

إن المخاطر والاحتمالات المبينة أعلاه غير مرتبة بحسب أهميتها أو إمكانية حدوثها أو تأثيرها المتوقع على الشركة. كما أنه قد يكون هنالك مخاطر واحتمالات إضافية، بما في ذلك المخاطر غير المعلومة حالياً وقد تعتبر غير جوهرية في الوقت الراهن إنما قد يكون لها تأثير على نشاط الشركة حين حدوثها.

خامساً: تحليل وتقييم وتصنيف المخاطر

- 1- لكل خطر من المخاطر الهامة، تقوم الشركة بوصف المخاطر التي تم تحديدها من خلال توصيف للخطر وشرح موجز ومجال الخطر وطبيعة الخطر وأصحاب الصلة بالخطر وتقدير الأثر المتوقع في حالة حدوثه والتأثير المتوقع من كل خطر على مصلحة المساهمين.
- 2- بناء على التقييم السابق وتوزيع المخاطر حسب نوعها على الوظائف الإدارية بالشركة، يتم تصنيف المخاطر حسب تقدير احتمال وقوع الخطر ويستخدم في هذا الصدد مقياس من ثلاثة مستويات: (1) المستوى الأول يعبر عن احتمال مرتفع لوقوع/تحقق الخطر. (2) المستوى الثاني يعبر عن احتمال متوسط لوقوع/تحقق الخطر. (3) المستوى الثالث يعكس احتمال منخفض لوقوع/تحقق الخطر.
- 3- يشير كل مستوى من المستويات السابقة إلى طبيعة مختلفة لاحتمال وقوع الخطر. فالمستوى الأول يعني أنه إذا ما غابت كافة الضوابط للتعامل مع هذا النوع من المخاطر فإنه من المؤكد أنها سوف تتحقق. ويشير المستوى الثاني إلى أن غياب الضوابط عن هذا النوع من المخاطر يعني أنه من المحتمل تحقق هذا النوع من المخاطر حسب طبيعة النشاط. أما المستوى الثالث فإنه يعني أن غياب الضوابط عن هذا النوع من المخاطر لا يعني تحققها وإذا تحققت المخاطر فتختلف حسب طبيعة النشاط.
- 4- تقدير الأثر المتوقع عند وقوع الخطر. يستخدم في هذا الصدد مقياس من ثلاثة مستويات: (1) المستوى الأول يعبر عن أثر مرتفع عند وقوع/تحقق الخطر. (2) المستوى الثاني يعبر عن أثر متوسط عند وقوع/تحقق الخطر. (3) المستوى الثالث يعكس أثر منخفض لوقوع/تحقق الخطر.
- 5- تقوم الشركة ومن خلال إدارة المراجعة الداخلية أو إدارة المخاطر (إن وجدت) باستخدام مؤشرات محددة بدقة وقابلة للقياس تسمح بتقييم احتمالات حدوث الأحداث المتعلقة بالمخاطر الهامة.
- 6- لكل مؤشر خطر، تقوم الشركة بتحديد الحد الحاسم له بناء على حد الخطر المقبول وملائمة أهداف الشركة.
- 7- بعد التقييم المبدئي للمخاطر التي تم تحديدها، فإن الشركة سوف تقوم بمراجعة سجل المخاطر في ضوء تفضيلات الشركة واحتياجاتها. ونتيجة لذلك فإن المخاطر التي تم تصنيفها عالية أو منخفضة سوف يكون لها تصنيف ومعاملة أخرى.



ثامناً: الأشخاص المسؤولين عن نظام إدارة المخاطر

- 1- رؤساء الأقسام والوحدات داخل الشركة مسؤولين عن تحديد المخاطر التي يواجهونها داخل أقسامهم ووحداتهم.
- 2- الرئيس التنفيذي في الشركة مسؤول عن تطبيق سياسة إدارة المخاطر العامة للشركة.
- 3- بانتظار تعيين أو تكوين لجنة إدارة المخاطر، تكون لجنة المراجعة من خلال ادارة المراجعة الداخلية هي المسؤولة عن عملية الاشراف ومراقبة وتقييم ادارة المخاطر في الشركة التي تعمل بالإضافة الى مهامها الرئيسية في المراجعة الداخلية أيضا الى مناقشة ومراجعة الموضوعات التالية:
 - المخاطر التشغيلية والمالية والاستراتيجية للشركة وأي مخاطر أخرى تم أو يتم تحديدها عن طريق رؤساء الإدارات والوحدات ومختلف الاقسام في الشركة.
 - تقييم وتحليل المخاطر التي تم تحديدها.
 - تطوير ومراجعة خطة الخطر.
 - تطوير طرق إدارة المخاطر لكل خطر على حدة.
- 4- الرئيس التنفيذي مسؤول عن تقديم تقرير لمجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة يحتوي على معلومات عن الظروف العامة لنظام إدارة المخاطر، وعن أي عيوب تم اكتشافها في النظام والخطوات التي تمت لتحسينه.
- 5- في حالة استلام مجلس الإدارة معلومات تفيد بوجود عيوب وقصورها في النظام، سوف يقوم المجلس بمراجعة لجنة المراجعة لتقييم نظام إدارة المخاطر من خلال إدارة المراجعة الداخلية.
- 6- مجلس الإدارة سوف يقوم باعتماد سياسة المخاطر بالشركة ووضع المقاييس المعينة لتطويرها بشكل منتظم.
- 7- الرقابة على نظام إدارة المخاطر هي مسؤولية مجلس الإدارة عن طريق لجنة المراجعة.
- 8- مجلس الإدارة بموجب التقارير التي ترفع اليه سوف يقوم بمراجعة الأمور التالية على أساس منتظم:
 - الطبيعة والجدية لمختلف المخاطر التي تواجهها الشركة.
 - تحديد المخاطر المقبولة والغير مقبولة للشركة.
 - قدرة الشركة على تحمل الخسائر المرتبطة بالمخاطر أو إدارة تلك المخاطر بشكل مقبول.
 - تكلفة المحافظة على نظام شامل لإدارة المخاطر والمنافع المرتبطة به.



- هيكل وتنظيم نظام إدارة المخاطر بالشركة.

9- بعد استلام التقييم السنوي لنظام إدارة المخاطر بالشركة، يقوم مجلس الإدارة بمناقشة واتخاذ قرارات متعلقة بالموضوعات التالية:

- التغييرات التي تحدث في طبيعة الخطر وأولويته وقدرة الشركة على التعامل مع تلك المتغيرات.
- جودة وحجم أنشطة الأعضاء التنفيذيين والمراجعين الداخليين والأشخاص الآخرين بالرقابة الداخلية، فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
- هل التقارير عن حالة إدارة المخاطر يتم تقديمها من الأعضاء التنفيذيين لمجلس الإدارة واللجان التابعة له في الوقت وبالشكل المناسب.
- الأخطاء الجسيمة في نظام إدارة المخاطر خلال الفترة وأثرها على الأنشطة التشغيلية والمالية.

تاسعاً: الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر

تعتبر سياسة إدارة المخاطر بالشركة من أهم العوامل للثقافة التنظيمية في الشركة وسوف يتم نشرها وتعميمها على جميع الموظفين. وسوف تحافظ الشركة على وجود قنوات اتصال بين مجلس الإدارة والأشخاص التنفيذيين وجميع رؤساء الأقسام بهدف التأكد من الإدارة المناسبة أو تدارك أي من المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية.

ستقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن المعلومات التالية للمهتمين بشؤون الشركة الخارجيين:

- معلومات وتحليل عن المخاطر الهامة التي تواجه الشركة.
- عمليات الرقابة على المخاطر الهامة وطرق إدارتها.
- التغييرات التي حدثت أو قد تحدث لنظام إدارة المخاطر بالشركة وماهي الأسباب.



- بالإضافة الى تقرير لجنة المراجعة الى الجمعية العامة عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها.

عاشراً: النفاذ والمراجعة

تعتمد هذه السياسة من قبل مجلس الادارة ويعمل بها فوراً، ويقوم المجلس بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري كجزء من مراجعة فاعلية حوكمة الشركة أو عند صدور تعليمات أو لوائح جديدة ذات علاقة بالسياسة.

